

مرحلة الإصلاحات الكبرى (1965-1989): شهدت الجزائر بعد الاستقلال عملية إصلاح واسعة للقضاء. تم إصدار عدة قوانين 3. وتنظيمات تهدف إلى تعريب القضاء وتوسيع نطاق اختصاص المحاكم الوطنية. صدر القانون الأساسي للقضاء الذي نظم هيكل القضاء الجزائري ووضع الأسس القانونية اللازمة لتأمين استقلاليته. مثل المحكمة العليا التي تعدّ أعلى هيئة قضائية في البلاد. مع إصدار دستور 1989، تم التأكيد على استقلالية القضاء كركيزة أساسية للنظام الديمقراطي. شهدت هذه الفترة تحسينات في البنية التحتية القضائية وتأسيس المحاكم الإدارية لتلبية متطلبات الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي كانت تحدث في البلاد. كما تم تعديل هيكل المحاكم بشكل أفضل لضمان توزيع الاختصاصات بفاعلية. 5. مرحلة التطوير التقني والتحديث (2000 إلى الآن): ركزت الجزائر على تحديث النظام القضائي ليتماشى مع متطلبات العصر. وتم تحسين الوصول إلى العدالة عبر إدخال المحاكم الإلكترونية وتطوير الكوادر القضائية من خلال برامج تدريبية متقدمة. كما تم تعزيز التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان لضمان محاكمة عادلة ومستقلة.